

## أثر الوعي البيئي لدى المطارف الأهلية العراقية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في مصرف بغداد التجاري

هبة الله مصطفى

مصطفى سلام عبد الرضا

جامعة الفرات الاوسط التقنية - المعهد التقني المسيب

whiterose2264@yahoo.com

mustafasalam55@yahoo.com

### الخلاصة

تكمن المشكلة الأساسية التي تواجه المؤسسات عامة والمصارف خاصة في كيفية تحقيق عملية التنمية الاقتصادية الهادفة الى نوع من التوازن بين الجانب الاقتصادي والبيئي، فضلا عن الغموض الواضح للآلية التي تجرى بها معرفة وحصر وتحديد التكاليف المنفقة من قبل المصارف للمشاركة في المحافظة على البيئة، وبالتالي بدأت المصارف تولي نوعا من الاهتمام للجانب البيئي عند رسم السياسات الاقتصادية التنموية بالشكل الذي يحقق الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية، ولتحقيق ذلك سعت المصارف الى استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتخفيف الاثار السلبية لعمليات التنمية على البيئة، وانتهجت المصارف التجارية العراقية منهج المصارف والمؤسسات الاخر، اذ بدأت تولي اهتماما متزايدا للجانب البيئي من خلال اشاعة الثقافة البيئية بين جميع العاملين لتحقيق تميز مستدام عن غيرها والعمل على خلق وابتكار خدمات وعمليات ابداعية تسهم في انشاء اسواق جديدة والعمل على تقليل المشاكل البيئية الاجتماعية المصاحبة لتقديم المنتجات. وتناولت الدراسة قياس جاهزية البعد البيئي من خلال عمل استبانة خاصة بها وغايتها هو الوقوف على مدى إمكانية تطبيق ومعرفة هل أن المصارف العراقية لديها المعرفة الكافية بالآثار البيئية لعملياتها وأنشطتها المصرفية. وقد تم تحليلها على وفق البرنامج الاحصائي (spss) فضلا عن قياس صدق وثبات الاستبانة من خلال اختبار درجة المصادقية بمعامل الفا كرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصادقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، وقد توصلت هذه الدراسة الى العديد من الاستنتاجات أهمها سعي المصارف العراقية الى تحسين ادائها الاجتماعي فضلا عن البيئي، وان تكون ضمن العمليات التنموية وتحقيق استدامة للسنوات القادمة، ومن اهم التوصيات التي توصلت لها هذه الدراسة ضرورة المساهمة في إعداد تقارير تكاليف التلوث البيئي على المستوى القومي اذ تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للوحدات، ومطالبة الجمعيات والهيئات العلمية للوحدات الاقتصادية بضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأنشطة البيئية لتلبية الأهداف المجتمعية والاحتياجات الجديدة له.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة البيئية، الاداء البيئي، التنمية المستدامة.

### Abstract:

The basic problem facing public institutions and banks, especially in how to achieve the economic development process aimed at a kind of balance between economic and environmental aspect, as well as ambiguity clear mechanism conducted by the knowledge and inventory and determine the costs incurred by the banks to participate in maintaining environmental, and thus banks began take the kind of attention to the environmental aspect of development when economic policy-making way that achieves the optimal use of natural and environmental resources, and to achieve that banks have sought to use technology as a means of mitigating the negative effects of development processes on Environment, and it pursued the Iraqi commercial banks, banks and other institutions approach. As taking a growing interest in the environmental side by spreading environmental culture among all employees it began to achieve sustainable excellence for others and work to create and innovate services and creative processes contribute to the creation of new markets and to reduce the associated social environment to provide product problems. The study measured the readiness of the environmental dimension through the work of its own identification and purpose is to stand over the possibility of applying and know whether Iraqi banks have sufficient knowledge of the environmental impact of its operations and banking activities. The study was conducted according to the statistical program (spss) as well as measuring the validity and stability of the questionnaire by testing the degree of credibility by Alpha Crombach to test and measure the degree of credibility (reliability) in the responses from the questionnaire questions. This study reached many conclusions, And to be part of the development processes and achieve sustainability for the coming years. One of the most important recommendations of this study is the need to contribute to the preparation of environmental pollution costs reports at the national level, Resulting from the different activities of the units, and demand associations, scientific bodies and economic units of the need to disclose data on environmental activities to meet the new societal goals and needs him.

**Key word:** Environmental accounting, Environmental performance, The sustainable development

## المقدمة:

ادرك العالم خلال السنوات الاخيرة من القرن العشرين ان البرامج التنموية الخاصة بالمجالات الاقتصادية كانت قائمة على هدر الموارد والثروات الطبيعية التي هي ملك الاجيال الحالية والمستقبلية، فضلا عن عدم تحقيق حالة من التجانس بين الجانب الاقتصادي والبيئي. وتسعى المصارف عامة والمصارف العراقية خاصة لدعم حماية البيئة عن طريق دعم قياس الأثار البيئية التي تتسبب بها منظمات الأعمال، ويسعى هذا البحث ايضا في تحقيق جملة من الاهداف ومن اهمها بيان وتحديد مدى فاعلية المعلومات البيئية وخاصة المحاسبية منها في صنع القرارات التي تعمل على درء المخاطرة أو معالجتها بتقديم المعلومات الاقتصادية والمحاسبية اللازمة لذلك، والتي على اساسها سيبدأ بالنقاش التحليلي المعرفي التفصيلي أثر الوعي البيئي لدى المصارف في تحقيق التنمية المستدامة، كونه من الموضوعات المهمة والحيوية عند رسم السياسات الاقتصادية التنموية بالشكل الذي يحقق الاستعمال الامثل للموارد الطبيعية والبيئية .

## منهجية البحث

### اولا: مشكلة الدراسة

١. هل تسعى المصارف العراقية لدعم حماية البيئة عن طريق دعم قياس الأثار البيئية التي تتسبب بها منظمات الأعمال.

٢. ماهي التكاليف التي تنفقها المصارف للحفاظ على البيئة ؟ وكيف يجري تحديدها؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

١. إن تبني المنشآت المالية لفلسفة الأداء المستدام يقود إلى تحولها لمنشآت مالية تسبق منافسيها بخطوات وعلى الرغم من أن العديد من المنشآت غير المالية كانت سباقة في مجال المحافظة على البيئة عن طريق الاستثمار في مشاريع ذات صفة تنموية من الناحية الاجتماعية والبيئية، إلا إن الأمر يتطلب بذل جهود أكبر من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

٢. إن أهمية الأداء المستدام للمنشآت المالية يأتي من كونه معبر عن قابليتها في تحقيق نتائج مرضية الأطراف المهتمة جميعها، وفعاليتها التي تعد معياراً يعكس نجاحها بتحقيق الأهداف المستدامة.

٣. العمل على رفع مستوى أداء المصارف العراقية بنواحي الأداء جميعها بضمنها الأداء البيئي للوصول إلى الأداء المستدام.

٤. أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية التي أصبحت حاجة ملحة للمجتمع بشكل عام ومجموعات الضغط بوجه خاص.

### ثانيا / أهداف الدراسة:

١. بيان دور المصارف في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي بالنسبة للعاملين وأفراد المجتمع والبيئة.

٢. تحديد مدى فاعلية المعلومات البيئية وخاصة المحاسبية منها في صنع القرارات التي تعمل على درء الخطر أو معالجته بتقديم المعلومات الاقتصادية والمحاسبية اللازمة لذلك .

رابعا/فرضيات الدراسة: يستند البحث على:

H<sub>0</sub>: تهتم المصارف الأهلية العراقية بقياس الأثر البيئي لأنشطتها المتنوعة وتحفظ بسجلات محاسبية خاصة بذلك .

H<sub>1</sub>: لا تهتم المصارف الأهلية العراقية بقياس الأثر البيئي لأنشطتها، وليس لديها المعرفة الكافية بهذا النوع من التكاليف

#### خامسا / أدوات جمع البيانات والمعلومات

١. أدوات الإطار النظري : لإغناء الجانب النظري اعتمد الباحثون على الكتب والمجلات والدوريات العلمية والأبحاث والدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة باللغتين العربية والأجنبية فضلا عن استعمال شبكة المعلومات الدولية وما تحتويه من كتب وأبحاث إلكترونية لتزويد ورفد الجانب النظري بالمعلومات الهادفة للدراسة.

٢. أدوات الجانب الميداني اعتمد الباحثون في إعداد الجانب الميداني للدراسة على الأدوات الآتية:

- (١). المقابلات الشخصية مع عدد من مدراء ورؤساء الأقسام في مصرف عينة الدراسة.
- (٢). الاستبانة: تناولت قياس جاهزية البعد البيئي، والتي كانت غايتها الوقوف على مدى إمكانية تطبيق ومعرفة هل إن المصارف العراقية لديها المعرفة الكافية بالأثر البيئي لعملياتها وأنشطتها المصرفية.

#### سادسا / حدود الدراسة

• الحدود المكانية: اختير مصرف بغداد الأهلي كعينة للدراسة لأسباب عدة: فهو أول مصرف رُخص له في العراق، توسع نشاط المصرف وتعاملاته المالية من تاريخ تأسيسه للآن، فضلا عن رغبة العاملين في المصرف بتطوير أدائهم والذي تجلّى عن طريق تعاونهم مع الباحثين في الإجابة عن تساؤلاتهم واستفسارات.

• الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في سنة ٢٠١٥

#### الجانب النظري

##### أولاً / المحاسبة البيئية .

بدأ اهتمام المحاسبين بالبيئة بعد أن ظهرت الجوانب السلبية في استغلال الوحدات الاقتصادية للموارد المتاحة، وقد ظهرت مسميات عدة في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب ومنها (شعيب، ٢٠٠٩):

١. المحاسبة الخضراء.
٢. المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستدامة.
٣. المحاسبة البيئية والاقتصادية.

فهذه المسميات كلها عملية القياس والإفصاح المحاسبي والاقتصادي للأنشطة والبرامج التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الوحدات الاقتصادية. وهناك من يرى أنها تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستعمال تلك المعلومات في صنع قرارات البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ (من يلوث يدفع) (شعيب، ٢٠٠٩). كما وأن المحاسبة البيئية ودورها في استدامة التنمية هي جزء لا يتجزأ عن المحاسبة الاجتماعية، فهي أداة تمد المستفيدين بالمعلومات المحاسبية ومعلومات التكاليف المتعلقة بالنواحي البيئية لإعطاء صورة كاملة عن أداء الوحدة الاقتصادية، إذ تضم بيانات تتعلق بالأداء البيئي إلى جانب البيانات والمعلومات المتعلقة بالنواحي المالية، وهي أيضا تكمن في وضع إطار مقترح لقياس التكاليف البيئية وبيان أهمية قياس التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعد المحاسبة البيئية وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

١. إعداد بيانات عن المبيعات والتكاليف الإجمالية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل مدة مالية، مما يؤدي إلى متابعة الوحدة الاقتصادية لتطوير هذه النفقات من حقة إلى أخرى واتخاذ القرارات المناسبة.
٢. إعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام الوحدة الاقتصادية بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية.
٣. توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للوحدة الاقتصادية لضمان الاستمرارية.
٤. إظهار المنافع والوفرة البيئية التي خصصتها الوحدة الاقتصادية في كل فترة مالية (الجوزي، ٢٠٠٩).

#### ثانياً / الأداء البيئي :

يظهر الأداء البيئي مقدار الموارد التي تستعملها الوحدة الاقتصادية في عملياتها مثل (الطاقة والأرض والمياه) والنشاطات التي يسببها المنتج (الهدر وانبعاث الغازات والمخلفات وغيرها). ويظهر البعد البيئي بوضوح في مفهوم استدامة الشركات، ومن ثم تحاول الوحدات الاقتصادية الناجحة الاهتمام بالأدوات التي تحقق مقياس جيد لأدائها البيئي. لقد تزايد الاتجاه نحو الإفصاح عن الأداء البيئي، وإدخال المحاسبة البيئية ضمن الإطار العام وذلك لأسباب عدة منها :

١. أهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها عن طريق تبني مفهوم التنمية المستدامة.
٢. الضغوط التي تمارسها العديد من الهيئات المهنية والوحدات الاقتصادية الدولية.
٣. اهتمام الدراسات النظرية والتطبيقية بالبيئة والمحاسبة عنها.
٤. حتمية المحاسبة البيئية بموجب القوانين الدولية والمحلية.

#### ثالثاً : قياس الأداء البيئي:

استجابت الشركات للضغوط الناتجة من تزايد التشريعات الحكومية وجماعات الضغط غير الحكومية. إذ أن مؤشرات الأداء البيئي تهتم بتأثير الوحدة الاقتصادية على النظم الطبيعية الحية وغير الحية والتي تتضمن النظم البيئية الحيوية eco systems والأرض والهواء والماء، فتساعد تلك المؤشرات في تحديد التأثيرات البيئية الأكثر أهمية وإظهار وربط الأهداف البيئية للمنظمات وتطوير العاملين (Hubberd,2006).

وقد عرف ( Stuart, 2004 ) الأيزو ١٤٠٣١ بوصفه مقياساً للأداء البيئي على انه منهي لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقاً لمقياس الأداء البيئي وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري. ويواجه معيار الأيزو ١٤٠٠٠ انتقاداً بسبب عدم اهتمامه بترتيب المؤشرات البيئية على وفق أهميتها.

ويمكن تقسيم مؤشرات الأداء البيئي كما يأتي (Kolk & Mauser,2002):

١. أنظمة الإدارة البيئية EMS: وتتضمن جهود الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية التي تختص بالرؤية والاستراتيجية والسياسة، والهيكل التنظيمي للإدارة البيئية، ونظم الإدارة والتوثيق المتعلقة بها، والالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية، والاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة. وصمم نظام الإدارة البيئية EMS لتطوير السياسات البيئية للوحدة الاقتصادية ووضع الأهداف لتقليل الآثار البيئية وتطوير الهياكل والعمليات لتنفيذ النظام وإيصال وتوثيق هذه السياسات.
٢. مؤشرات الحالة البيئية ECIs: وتوفر معلومات عن الحالة المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو العالمية مثل: سمك طبقة الأوزون، متوسط الحرارة العالمية، تركيز التلوث في الهواء والتربة والمياه.

٣. مؤشرات الأداء البيئي EPIS : وتنقسم إلى:

أ. مؤشرات تشغيلية بيئية: وتتعلق بمجالات المقاييس الفنية للمنتج/ العملية، ومقاييس استعمال المنتج/ العملية وتصريف المخلفات.

ب. مؤشرات الأثر البيئي: وتتعلق بالمرجات مثل إجمالي المخلفات، استهلاك المواد والمياه والطاقة، وانبعاث الغازات.

بعض الوحدات الاقتصادية تمسكت بتحدي قياس أدائها البيئي من خلال تبني أنظمة الإدارة البيئية (EMS). وهذه الأنظمة تساعد الوحدة الاقتصادية على تطوير وتنفيذ وتوصيل السياسات البيئية ووضع الأهداف لتقليل الأثار البيئية ومراقبة الأداء مقابل تحقيق الأهداف، واعتمدت أنظمة الإدارة البيئية EMS على ISO 14001 اذ قدم أول مرة عام ١٩٩٦ وعُدل عام ١٩٩٩ ونظام قياس الأداء المرتبط به ISO14031 قدم عام ٢٠٠١. وسجل عام ٢٠٠٩ (٣٦٠٠) شهادة ISO لمنظمات تعمل في ١١٢ دولة (Gonzalez & Gonzalez, 2005). فالوحدات الاقتصادية تحاول تطبيق معايير أنظمة القياس البيئي مثل ISO 14001 لتحقيق متطلبات المحاسبة والتقارير واستجابة لمتطلبات المجتمع حول الشفافية (Tyleca et al., 2002) اذ تبين شهادة ISO 14001 أن الوحدة الاقتصادية لديها نوع معين من أنظمة الإدارة البيئية EMS فهي تقدم إشارة لإدارة لوحدة الاقتصادية عن أثارها البيئية. ونظام ISO14001 هو مجموعة متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في أنواع وأحجام الوحدات الاقتصادية جميعها، ويتكيف مع مختلف الظروف سواء أكانت ثقافية أم اجتماعية أم جغرافية أم غيرها. ويهدف هذا النظام بشكل رئيس إلى تدعيم عملية حماية البيئة ومنع التلوث أو توازنه مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تسهيل عملية التطبيق بجمع متطلبات النظام وتحديدها بشكل متزامن ومراجعتها في أي وقت. وهناك نظام آخر هو نظام القياس والتدقيق البيئي EMAS ويبدو انه يتفوق على أنظمة الإدارة البيئية EMS وISO14001 لأنه يتطلب تقديرات حقيقية لنتائج الأداء البيئي بدلاً من منح شهادة لوجود النظام فقط وهو يتطلب أيضا تدقيق خارجي. ولكن مع ذلك هناك محددات لهذا المدخل مرتبطة بالمتطلبات المتشددة جدا (Hubbord, 2006) إن هيكل نظام (ISO14001) يعد هيكلاً مثالياً في التطبيق العملي بخطوات تساعد الوحدة الاقتصادية على تحقيق أفضل أداء بيئي وعادة ما يشار له على انه زورق نجاة صمم بعناية وهيكل قوي وأسرع متينة، قادر على الأخذ بيد الوحدة الاقتصادية لتحسين أدائها البيئي وتعد خطوات تطبيقه بوصلة تساعد على قيادة الزورق إلى مستقبل التنمية المستدامة. (Chalfan, 2002).

رابعاً: تكاليف الأثر البيئي:

إن أنشطة الوحدات الاقتصادية لا تخلو من بعض الأثار السلبية على النظام الإحيائي والبيئي خاصة ارتفاع معدلات تلوث الأرض ومياه الأنهار والبحار، وممكن الخطورة هنا انه إذا ما استمر هذا الإهمال للنظام البيئي فان ذلك سيؤدي إلى تدمير أسس الحياة في الأرض وبالنتيجة تعرض الجنس البشري لمخاطر عدة تتعلق بوجوده أصلاً (Bansal:2005). فلن يكون بمقدور الوحدات الاقتصادية إن تحافظ على استدامة نشاطها، لان النظام البيئي لا يدعم ثقافة الاستهلاك، وإذا ما استمرت الوحدات الاقتصادية على العمل بهذه الوتيرة فان ذلك سيؤدي إلى استنزافها للموارد الطبيعية النادرة وغير القابلة للتجديد، الأمر الذي سيرفع أثمان المنتجات بشكل كبير مما يجعل الوحدات الاقتصادية تفقد أسواقها تدريجياً، وبالنتيجة لن يواجه الإنسان مشاكل صحية فقط، بل سيواجه مشاكل تهدد استمراره على قيد الحياة، وإن البعد البيئي مرتبط باستهلاك الطاقة والمواد الخام ومخلفاتها وانبعاث الملوثات، ويتحدد الهدف الاستراتيجي للبعد البيئي على وفق المفاهيم البيئية الحيوية الصناعية ويرتبط بالمقاييس التي يمكن اشتقاقها من نظم الإدارة البيئية ونظم المحاسبة الإدارية البيئية

- وتحليل دورة حياة المنتجات. لذلك يمكن تطوير خارطة المهتمين بالبيئة بتحديد أربعة أطراف من ذوي العلاقة بالوحدة الاقتصادية يهتمون بالأمر البيئية وهم: (Miller: 2009).
١. الإدارة: تهتم بتغطية المتطلبات البيئية بدون إعاقة الأداء المالي أو التشغيلي.
  ٢. العاملين: يهتم العاملون بالأحوال البيئية داخل الوحدة الاقتصادية.
  ٣. الحكومة: تهتم بالتأكد من مراعاة الوحدة الاقتصادية للقوانين والقوانين.
  ٤. المجتمع: يهتم بما وراء الالتزام بالقوانين بإظهار الحالات التي تؤثر على المجتمعات المحيطة بالوحدة الاقتصادية على الرغم من عدم تعديها على أي قانون.

خامساً: تقييم الأثر البيئي (EIA) للعمليات:

يجري تقييم الأثر البيئي للعمليات بمرحلتين: (Ogola, 2007)

١. الفحص البيئي المبدئي (IEE): يجري التقييم الخارجي المستقل لتحديد ما إذا كانت الآثار البيئية السلبية المحتملة كبيرة أو ما إذا كان يمكن اعتماد التدابير اللازمة للحد أو القضاء على هذه الآثار السلبية. فالتقييم الخارجي المستقل يحتوي على بيان موجز للقضايا البيئية الرئيسية، استناداً إلى المعلومات المتاحة، وغير المستعملة في (مرحلة ما قبل الجدوى) المرحلة المبكرة من تخطيط المشروع. ويقترح الفحص البيئي المبدئي IEE فيما إذا كانت هناك حاجة لإجراء الدراسات المعمقة أم لا. وعند قيام الفحص البيئي المبدئي IEE بتوفير الحلول النهائية للمشاكل البيئية، لن تكون هناك حاجة لتقييم الأثر البيئي (EIA) ليس من الضروري، ويتطلب الفحص البيئي المبدئي IEE مشورة الخبراء ومدخلات تقنية من المتخصصين بالبيئة بحيث يمكن تحديد المشاكل البيئية المحتملة بوضوح.
٢. تقييم الأثر البيئي (EIA) هو إجراء يستعمل لدراسة النتائج أو الآثار البيئية، سواء أكانت المفيدة أم السلبية، من التطوير المقترح للمشروع وضمان أن تؤخذ هذه الآثار في الاعتبار عند تصميم المشروع. لذا يستند تقييم الأثر البيئي (EIA) على التوقعات. ويمكن أن تشمل هذه الآثار عن ذات صلة بالجوانب البيئية كالجوانب الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والبشرية. لذا يتطلب تقييم الأثر البيئي دراسة متعددة التخصصات وينبغي أن يتم في وقت مبكر جداً في مرحلة دراسة الجدوى للمشروع.

سادساً / التنمية المستدامة

تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، اذ يعد تقرير نادي روما الذي صدر سنة ١٩٧٢ تحت عنوان وقف التنمية، هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية، ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عنالوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد، وتلوث للطبيعة، والضغط على النظام البيئي، وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً بين المختصين الذين انقسموا إلى فريقين: فريق مؤيد لاستمرار عملية التنمية وفريق يناصر المحافظة على البيئة، وذلك في تصور يجعل المسألتين (التنمية والمحافظة على البيئة) خيارين متناقضين (سعيدة، ٢٠٠٩) وقد شهد مفهوم التنمية المستدامة تطوراً تدريجياً، يظهر ذلك جلياً من خلال تتبع تقارير التنمية البشرية بداية من سنة 1990 وحتى بدايات القرن الحالي، إضافة إلى مساهمات خبراء البنك الدولي، فقد تم تجاوز المفهوم الاقتصادي المرتكز على أساس الزيادة الكمية في الدخل إلى مفهوم دولي مجتمعي شامل وديناميكي، يضع الأفراد في مركز العملية التنموية، وأن البشر هم الثروة الحقيقية (منصوري، ٢٠٠٨) وهناك جملة من مفاهيم للتنمية المستدامة نستعرض بعضها منها فقد عرفت التنمية المستدامة بانها الربط بين النمو الاقتصادي والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية من دون الحد من الخيارات المتاحة لتلبية احتياجات الأجيال

القادمة (Seelos&Mair ٢٠٠٤) وعرفت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها المسار المتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية عبر الزمن بما يكفل تحقيق المستوى الضروري من العيش بكرامة (Seelos& Mair,2005) وأشار اليها اخرون بانها عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات ويعزز كلاً من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته (لعمي ورحمن، ٢٠١٢) وعرفت ايضا بانها هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (رقامي وبوشنقىر، ٢٠١٢) وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا ان التنمية المستدامة هي الجهود المبذولة من المؤسسات والإفراد على حدٍ سواء، للمحافظة على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها حماية لحياة الاجيال القادة ومحافظة على فضاء بيئي نقي وذلك من خلال العمل على ايجاد النظم الانتاجية المستندة الى استعمال التكنولوجيا كأساس لتحقيق افضل استثمار للموارد الطبيعية واستغلالها افضل استغلال.

#### سابعا / خصائص التنمية المستدامة

تتمتع التنمية المستدامة بجملة من الخصائص أبرزها:

- ١- لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي.
- ٢- تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استعمال الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.
- ٣- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية (شريف، ٢٠٠٩).
- ٤- البعد الزمني أساس فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقرير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول مدة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات.
- ٥- أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وتعمل على الحفاظ عليها (السعيد، ٢٠٠٩).

#### سابعا / اهداف التنمية المستدامة

- ١- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة .
- ٢- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة بالمشاركة في إعداد ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة .
- ٣- تحقيق نمو اقتصادي مستدام يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.
- ٤- تعمل على توحيد الجهود والتعاقد بين المنظمات الحكومية والخاصة والغير الحكومية حول ما يتفق عليه من أهداف وبرامج تساهم في إسعاد جميع الفئات المجتمعية الحالية والمستقبلية.
- ٥- اعطاء أهمية متزايدة لتحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية (بوديار وجباري، ٢٠٠٩؛ إبراهيمي والصغير، ٢٠٠٩).

يدعو مفهوم التنمية المستدامة إلى تعدد الاختصاصات وكذا التقارب بين جهات النظر العلمية التي تعد إلى حد الآن متباعدة، لأجل توحيد التخصصات البيئية والاقتصادية، ويمنح لهذين الحقلين العلميين إمكانات المصالحة، وتعبّر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طبيعته المتعددة الاختصاصات بشكل واضح (حمادي وعبادي، ٢٠٠٩) وهناك ثلاثة ابعاد للتنمية المستدامة وهي كالآتي :

١. البعد الاقتصادي :- لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى الوجود فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية هو (علم اقتصاد البيئة) الذي يعرف بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستداماً، بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، اقتناعاً بتصدير نموذجها التنموي الصناعي الذي يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي وكما أن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، يستدعي تدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد البيئي حتى تتوفر أدوات اقتصادية جيدة تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المستقبل (عماري، ٢٠٠٨؛ بوعبد الله والسبتي، ٢٠٠٩) .

٢. البعد البيئي: هذا البعد يعنى بالمحافظة على الطبيعة من خلال حماية موارد كوكبنا، ففي ظل الانتشار المتنامي لبعض القطاعات كالبترول و الغاز و استخراج المعادن و إنشاء الصناعات المدمرة للبيئة و ما تحدثه من تلوث يمس الجو، المياه، التربة، الاحتباس الحراري و التصحر و غيرها من الكوارث الطبيعية و التي من شأنها أن تدمر البيئة وتؤثر سلبا على التنمية المستدامة. (جرخاش وجرخاش، ٢٠٠٩)

٣. البعد الاجتماعي: يشمل المكونات البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات وعناصر هذا البعد هي الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني وتوعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل والاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته (الجوزي، ٢٠١٢) ويمكن توضيح العلاقة بين الأبعاد الثلاثة من خلال الشكل الآتي:



المصدر: تيجاني، بالرقبي، " دور نظام المحاسبة الخضراء في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل المتغيرات البيئية الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة، ٢٠٠٩.

#### الجانب التطبيقي

أولاً: نبذة مختصرة عن مصرف بغداد الأهلي وهو عينة الدراسة:

مصرف بغداد وهو أول مصرف رُخص له في العراق، إذ أنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة ١٩٩٢ واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته. وقد تأسس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي. فمارس مصرف بغداد وحتى ٢٥ من أيلول لعام ١٩٩٨ الأعمال المصرفية التجارية فقط. ثم نوع محافظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع، وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي المصارف الخاصة جميعها بممارسة الأنشطة المصرفية كافة، كان عام ٢٠٠٥ لمصرف بغداد عام التحول، فامتلك كل من بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة أسهماً من رأس مال المصرف. في عام ٢٠٠٩، امتلك بنك برقان حصة الخليج المتحد ليصبح المالك الأكبر. وقد مكنت هذه المشاركة مصرف بغداد من تنويع الأعمال المصرفية العالمية عن طريق الاهتمام بالتقنية والخدمات التنافسية.

#### ثانياً: تحليل استمارة الاستبانة

لإغراض البحث فقد قمنا في تفريغ وتحليل البيانات من خلال برنامج (SPSS) للقيام بعملية التحليل، وتحقيق الأهداف الموضوعية في إطار البحث. ومن ثم تم استعمال مستوى المعنوية (١%)، ويعد مقبولاً ويقابله مستوى ثقة يساوي (٩٩%) لتفسير نتائج الدراسة التي أجريت على مصرف بغداد وقد تم استعمال الأساليب الإحصائية الآتية:

١. صدق وثبات الاستبانة: تم اختبار درجة المصدقية بمعامل ألفا كرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصدقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لأسئلة الاستبانة .

الجدول رقم (١) معامل ثبات المحور البيئي.

معامل الثبات (طريقة ألفا كرو نباخ)		
المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ للثبات
البعد البيئي	١٤	0.666
المصدر: إعداد الباحثين		

١. قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: يبين الجدول (٢) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة في مصرف بغداد والدرجة الكلية لفقراته. والذي يبين أن معاملات الارتباط الظاهرة هي معنوية إحصائياً عند مستوى أهمية إحصائية (٠,٠١). وبذلك تعد فقرات الاستبانة الخاصة في إدارة المصرف صادقة لما وضعت لقياسه.

مجلة جامعة بابل / العلوم الحرفية والتطبيقية / العدد (٦) / المجلد (٢٥) : ٢٠١٧

الجدول رقم (٢) معاملات ارتباط الاستبانة

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة في إدارة مصرف بغداد			
المعنوية	الارتباط	ال فقرات	١
0.01	0.632	مفهوم التكاليف البيئية من المفاهيم الحديثة غير المعروفة بشكل جيد لدى العاملين في المصرف.	٢
0.01	0.511	يوجد رغبة لدى إدارة المصرف بالتعرف على التكاليف البيئية لنشاط المصرف والإفصاح عنها	٣
0.01	0.602	توفير معلومات عن التكاليف البيئية يساعد إدارة المصرف على ترشيد القرارات الخاصة بتصميم العمليات من أجل التفوق مع التنظيمات والقوانين البيئية.	٤
0.01	710.5	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية يساعد الإدارة في تقويم الأداء البيئي للمصرف.	٥
0.01	0.533	يعمل المصرف على نشر ثقافة البيئة الصديقة بين العاملين	٦
0.01	0.752	تحتاج إدارة المصرف لمعلومات عن التكاليف البيئية لغرض ترشيد القرارات الخاصة بخفض أو التخلص من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى آثار بيئية سلبية.	٧
0.01	0.599	توفير الطاقة من الأولويات في رؤية ورسالة المصرف.	٨
0.01	0.691	يستعمل المصرف معايير الأيزو ١٤٠٣١ للمحافظة على البيئة	٩
0.01	0.567	تساعد المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف في ترشيد القرارات الخاصة بتسعير الخدمات وما إذا كانت التكاليف البيئية يجب أن تدخل ضمن كلفة الخدمة أم لا ؟	١٠
0.01	0.702	يمكن للمصرف أن يحقق أعلى معدلات عوائد على حقوق الملكية إذا ما تم الإفصاح عن التكاليف البيئية.	١١
0.01	0.600	تساعد المعلومات عن التكاليف البيئية إدارة المصرف في تحقيق رضا الزبائن بتقديم خدمات لمشاريع صديقة للبيئة	١٢
0.01	0.502	يساعد توفر المعلومات عن التكاليف البيئية إدارة المصرف للمفاضلة بين البدائل المختلفة اللازمة لرقابة درجة التلوث.	١٣
0.01	0.593	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف يمكنها من تحديد أفضل الفرص التي يمكن عن طريقها تخفيض التكاليف بيئية وترشيد استخدام الموارد والطاقات.	١٤
0.01	0.575	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف يساعد في الحصول على ميزة تنافسية عن طريق تخفيض الأثر البيئي الناتج عن تطوير الخدمات وتقديم خدماتها لمشاريع صديقة للبيئة.	١٥

مجلة جامعة بابل / العلوم المصرفية والتطبيقية / العدد (٦) / المجلد (٢٥) : ٢٠١٧

الجدول رقم (٣) نتائج فقرات الاستبانة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	شدة الإجابة	الانحراف المعياري	T المحسوبة	معامل الاختلاف
١.	مفهوم التكاليف البيئية من المفاهيم الحديثة غير المعروفة بشكل جيد لدى العاملين في المصرف.	3.96	79.23%	0.92	5.35	23.11%
٢.	يوجد رغبة لدى إدارة المصرف بالتعرف على التكاليف البيئية لنشاط المصرف والإفصاح عنها	3.92	78.46%	0.74	6.32	18.97%
٣.	توفر معلومات عن التكاليف البيئية يساعد إدارة المصرف على ترشيد القرارات الخاصة بتصميم العمليات من أجل التوفيق مع التنظيمات والقوانين البيئية.	3.73	74.62%	1.00	3.72	26.87%
٤.	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية يساعد الإدارة في تقويم الأداء البيئي للمصرف.	3.85	76.92%	0.88	4.90	22.89%
	يعمل المصرف على نشر ثقافة البيئة الصديقة بين العاملين	3.88	77.69%	0.86	5.22	22.24%
	تحتاج إدارة المصرف لمعلومات عن التكاليف البيئية لغرض ترشيد القرارات الخاصة بخفض أو التخلص من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى آثار بيئية سلبية.	3.73	74.62%	1.00	3.72	26.87%
	توفير الطاقة من الأولويات في رؤية ورسالة المصرف.	3.73	74.62%	1.00	3.72	26.87%
	يستعمل المصرف معايير الأيزو ١٤٠٣١ للمحافظة على البيئة	3.31	66.15%	1.12	1.40	33.96%
	تساعد المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف في ترشيد القرارات الخاصة بتسعير الخدمات وما إذا كانت التكاليف البيئية يجب أن تدخل ضمن كلفة الخدمة أم لا.	3.77	75.38%	0.91	4.32	24.09%
	يمكن للمصرف أن يحقق أعلى معدلات عوائد على حقوق الملكية إذا ما تم الإفصاح عن التكاليف البيئية.	3.92	78.46%	0.69	6.84	17.55%
	تساعد المعلومات عن التكاليف البيئية إدارة المصرف في تحقيق رضا الزبائن بتقديم خدمات لمشاريع صديقة للبيئة	3.64	72.80%	1.08	2.98	29.55%
	يساعد توفر المعلومات عن التكاليف البيئية إدارة المصرف للمفاضلة بين البدائل المختلفة اللازمة لرقابة درجة التلوث.	3.92	78.46%	0.74	6.32	18.97%
	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف يمكنها من تحديد أفضل الفرص التي يمكن عن طريقها تخفيض التكاليف البيئية وترشيد استخدام الموارد والطاقات.	3.92	78.46%	0.74	6.32	18.97%
-	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف يساعد في الحصول على ميزة تنافسية عن طريق تخفيض الأثر البيئي الناتج عن تطوير الخدمات وتقديم خدماتها لمشاريع صديقة للبيئة.	3.92	78.46%	0.74	6.32	18.97%
	<b>المعدل</b>	<b>3.78</b>	<b>75.63%</b>	<b>0.92</b>	<b>14.96</b>	<b>24.36%</b>

من الجدول (٣) نلاحظ الآتي:

١. تعاني المصارف العراقية من عدم وجود الوعي والمعرفة اللازمة بالتكاليف البيئية سواء بين العاملين أو إدارتها، ويظهر ذلك من الوسط الحسابي الموزون للفقرة الأولى والبالغ (3.96) وبانحراف معياري (0.92). وتظهر قيمة (t) المحسوبة البالغة (٥,٣٥) معنوية الفقرة إحصائياً إذ كانت أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (٢,٤٨٥).

٢. بلغ الوسط الحسابي للفقرة الثانية (٣,٩٢) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣) وبلغت قيمة (t) المحسوبة البالغة (٦,٣٢) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية، وهذا يشير إلى أن هناك رغبة لدى إدارات المصارف بالتعرف على التكاليف البيئية والإفصاح عنها.

٣. أظهرت النتائج الإحصائية ضعفاً في استجابات العينة حول استعمال معايير الأيزو ١٤٠٣١ إذ بلغ الوسط الحسابي في الفقرة الثامنة بـ (٣,٣١) وبلغت قيمة (t) المحسوبة (١,٤) وهي أقل من (t) الجدولية مما يشير إلى عدم معنوية هذه الفقرة بسبب كون إدارات المصارف لا تستعمل معايير الأيزو.

٤. بلغ الوسط الحسابي للفقرة التاسعة (3.77) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣) إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.32) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية، وهذا يشير إلى أن المعلومات عن التكاليف البيئية تساعد إدارة المصرف في ترشيد القرارات الخاصة بتسعير الخدمات المصرفية، وأن التكاليف البيئية يجب أن تدخل ضمن كلفة الخدمة المصرفية، فيلاحظ من ذلك أن هناك رغبة لدى إدارة المصرف بالتعرف على التكاليف البيئية والإفصاح عنها.

٥. أظهرت النتائج الإحصائية قوة في استجابات العينة بشأن تحقيق اعلى معدلات للعائد على حق الملكية إذا ما تم الإفصاح عن التكاليف البيئية. إذ بلغ الوسط الحسابي في الفقرة العاشرة بـ (3.92) وبلغت قيمة (t) المحسوبة (6.84) وهي أكبر من (t) الجدولية مما يشير إلى معنوية هذه الفقرة.

يلاحظ من البيانات السابقة ان هناك حاجة كبيرة لمعرفة وفهم العوامل البيئية المؤثرة على المصارف ومعرفة تكاليف هذه العوامل كما أن هناك حاجة كبيرة لتطوير كوادرات وآليات تساهم في زيادة الوعي البيئي مفاهيمياً ومحاسيبياً للوصول إلى نتائج أكثر دقة من القوائم المالية .

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً: الاستنتاجات

١. حققت عملية التنمية المستدامة توازن في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بما يضمن تحقيق الحياة السليمة للأجيال الحالية والمستقبلية والمحافظة على الثروات الطبيعية .

٢. سعت المصارف العراقية الى تحسين ادائها الاجتماعي فضلا عن البيئي وبذلك يشار الى ان المصارف العراقية تسعى الى ان تكون ضمن العمليات التنموية وتحقيق استدامة للسنوات القادمة .

٣. لا يوجد لدى العاملين في المصارف العراقية الفهم الكافي بالمصطلحات المحاسبية البيئية وكيفية تحويل هذه المفاهيم إلى أرقام محددة يمكن قياسها، بالرغم من وجود رغبة حقيقية لدى العاملين والإدارات لتحقيق هذا الفهم.

##### ثانياً: التوصيات

١. على الرغم من أهمية الأداء للمصارف والمجتمع، إلا إن الممارسات البيئية في المصارف العراقية لم تتل الأهتمام المطلوب لذا ينبغي توعية العاملين بأهمية مراعاة العوامل البيئية عند صياغة استراتيجيات الأداء للمصارف.

٢. ضرورة تبني المصارف لمفهوم حماية البيئة والمحافظة عليها فأن ذلك سيساعدها في التحسين من سمعتها.
٣. ضرورة المساهمة في إعداد تقارير تكاليف التلوث البيئي على المستوى القومي والذي يفيد في الحصول على المؤشرات التي تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للوحدات وإجراء الدراسات اللازمة بخصوصها.
٤. مطالبة الجمعيات والهيئات العلمية للوحدات الاقتصادية بضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأنشطة البيئية لتلبية الأهداف المجتمعية والاحتياجات الجديدة له.

### قائمة المصادر

#### أولا المصادر العربية

- بوديار، زهية وجباري، شوقي، ٢٠٠٩، "تقويم الاثر البيئي للمشاريع كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة .
- بوعبد الله، علي والسبتي، وسيلة، ٢٠٠٩، "إشكالية التنمية الاقتصادية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة .
- تيجاني، بالرقى، ٢٠٠٩، " دور نظام المحاسبة الخضراء في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل المتغيرات البيئية الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
- الجوزي، جميلة، ٢٠١٢، "اهمية المحاسبة البيئية في التنمية المستدامة"، من ابحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية .
- حمادي، نبيل وعبادي، فاطمة الزهراء، ٢٠٠٩، " مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
- خرخاش، سامية و خرخاش، نادية، ٢٠٠٩، "معايير قياس وأداء المنظمة في ظل التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة .
- رقامي، محمد وبوشنقىر، إيمان، ٢٠١٢، "التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"، من ابحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية .
- السعيد، فكرون، ٢٠٠٩، " التنمية المستدامة للمجتمعات النامية واقع وآفاق"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة .
- سعيدة، رحمانية، ٢٠٠٩، " مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة .
- شريف، عمر، ٢٠٠٩، " التنمية المستدامة واليات تحسين إدارة الأداء وتطوير الفعالية في المنظمة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
- شعيب، ماجدة، ٢٠١٢، المحاسبة البيئية، ورقة عمل، مدير ادارة اقتصاديات البيئة ونظم الادارة البيئية 2009 عماري، عمار، "إشكالية التنمية المستدامة وابعادها"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية .
- قراوي، أحمد الصغيرو إبراهيمي، أحمد، ٢٠٠٩، " دور المنظمات الغير حكومية في تحقيق التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة .

لعمي، احمد ورحمن، امال، ٢٠١٢، "إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية رؤية إسلامية"، من ابحاث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

منصوري، كمال محمد، ٢٠١٢، "المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

#### ثانيا : المصادر الانكليزية

- Bansal, Partima, 2005, "Evolving sustainably: a longitudinal study of corporate sustainable development", Journal Strategic Management , volume 26, issue 3.
- Chalfant, R.V., 2000, "ISO 14000 and Environmental-Management Systems", Iron Age New Steel, Vol. 16, No. 7.
- Gonzalez , Javier , Gonzalez, Oscar, 2005, " Environmental proactivity and business performance: an empirical analysis", The International Journal of Management Science, volume 33, issue 1.
- Hubbard, Graham., 2009, Measuring Organizational Performance: Beyond the Triple Bottom Line, Business Strategy and the Environment Bus. Strat .
- Kolk ,Ans , Mauser , Anniek , 2002, " The evolution of environmental management: from stage models to performance evaluation ", Journal Environment studies , volume 10, issue 6.
- Seelos, Christian&Mair, Johanna,paper, 2004, " SOCIAL ENTREPRENEURSHIP TH CONTRIBUTION OF INDIVIDUAL ENTREPRENEURS TO SUSTAINABLE DEVELOPMENT"IESE Business School, university of Navarra .
- Seelos, Christian&Mair, Johanna,paper, 2005, " SUSTAINABLE DEVELOPMENT: HOW SOCIAL ENTREPRENEURS MAKE IT HAPPEN", IESE Business School, university of Navarra .
- Tyleca D, carlenst , Bechhout F, Hertin J. Wehrmeyer W, Wayner M, 2002, "corporat environmental performance evaluation ", evidence from the MEPI project , Business strategy and Environment.